

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٩٠

الخميس، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لاييل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد شريفوف
	الأرجنتين	السيد أويارسابال
	أستراليا	السيد بليس
	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	باكستان	السيد ترار
	توغو	السيد كادانغا - باركي
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسيتال
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لو كاس
	المغرب	السيد أشقالو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

التقرير الخامس والثلاثون المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) (S/2013/357)

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للعراق والكويت لدى الأمم المتحدة (S/2013/358)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

التقرير الخامس والثلاثون المقدم من الأمين العام

عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

(S/2013/357)

رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى

الأمين العام من الممثلين الدائمين للعراق والكويت

لدى الأمم المتحدة (S/2013/358)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بجلوس معالي السيد هوشيار

زيباري، وزير خارجية العراق، إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2013/379، التي

تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وأستراليا

وفرنسا والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة

S/2013/357، التي تتضمن التقرير الخامس والثلاثين المقدم من

الأمين العام عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

وإلى الوثيقة S/2013/358، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢

حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين

الدائمين للعراق والكويت لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، باكستان،

توغو، جمهورية كوريا، رواندا، الصين، غواتيمالا، فرنسا،

لكسمبرغ، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا

مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٠٧

(٢٠١٣).

السيد زيباري (العراق): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، في

البداية أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة،

وبالشكر والتقدير للدول التي قدمت هذا القرار ٢١٠٧

(٢٠١٣) وساهمت في إثرائه، والدول الصديقة أعضاء مجلس

الأمن لاعتمادها هذا القرار.

ولا يسعني هنا إلا أن أعبر عن امتنان حكومتي لتقرير

الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2013/357، لما تضمنه من

تقييم ومقترحات مهمة، ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة

إلى العراق، وعلى رأسها الممثل الخاص للأمين العام، السيد

مارتن كوبلر، على جهودها للوفاء بمتطلبات ولايتها في العراق،

وكذلك إلى دولة وحكومة الكويت لدعمها ومساعدتها لخروج

العراق من أحكام الفصل السابع. والامتنان والتقدير موصول

أيضا إلى السفير الراحل فورونتسوف والسيد تاراسوف،

المنسقين رفيعي المستوى، على جهودهما في تحقيق تقدم في

هذا الملف الإنساني، ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات

الكويتية.

الدولي، ممثلاً في مجلسكم، والالتزامات المترتبة على العراق. وكانت نتيجة هذه المراجعة أن اعتمد مجلسكم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ثلاثة قرارات مهمة - القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠) و ١٩٥٧ (٢٠١٠) و ١٩٥٨ (٢٠١٠) - أنهيت بموجبها جميع الالتزامات المترتبة على العراق باستثناء ما يتعلق منها بالقضايا الثلاث المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت، وهي، أولاً قضية المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية، وثانياً صيانة العلامات الحدودية، وثالثاً التعويضات.

وفي ما يتعلق بأولاً، وبموجب التعاون الثنائي بين البلدين، تم إحراز تقدم كبير في هذا الجانب، ما كان يمكن أن يتحقق من دون تعاون جدي من قبل الجهات العراقية المختصة. ونحن مستمرين في هذا المسعى وستزيد من وتيرة هذا التعاون خلال الفترة القادمة، وبموجب القرار الذي تم اعتماده في هذه الجلسة، فقد انتقل هذا الملف إلى أحكام الفصل السادس من الميثاق.

وفي ما يتعلق بصيانة العلامات الحدودية، توصلنا من خلال التعاون العراقي الكويتي ومن خلال آلية اللجنة الوزارية العراقية الكويتية المشتركة إلى توقيع الوثائق الخاصة بتنفيذ الإجراءات المترتبة على العراق. بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣). وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى رسالة الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (S/2013/358)، التي يشير فيها إلى انتهاء المهمة الموكلة إليه بموجب القرار ٨٣٣ (١٩٩٣). وعلى هذا الأساس، فقد أوفى العراق بجميع الالتزامات المترتبة عليه بموجب ذلك القرار.

أما قضية التعويضات، فإن العراق ملتزم بتسديد النسبة التي قررها مجلس الأمن استناداً إلى الآلية التي رسمتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وهذه الآلية قد ضمنها قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠). بموجب آلية ترتيبات الخلف لصندوق تنمية العراق.

وعليه، فإننا نعتبر أنه باعتمادكم لهذا القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، فإن العراق قد أوفى بجميع الالتزامات المترتبة عليه

يجتمع مجلسكم الموقر اليوم ليعتمد قراراً في سياق القرارات والإجراءات التي اتخذها هذا المجلس لإخراج العراق من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وعندما ننظر ملياً إلى السنوات القليلة الماضية، سنرى أننا قطعنا شوطاً كبيراً من التعاون البناء من أجل أن يتمكن العراق، أخيراً، من الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن. كانت سياستنا الخارجية وعلاقتنا الدولية، في المقدمة منها مع المنظمات الدولية، تتركز بشكل أساسي حول كيفية التخلص من الأعباء التي خلفتها تلك القرارات على العراق، بلداً وشعباً. تلك الأعباء التي لم تكن لتفرض عليه لولا سياسات النظام السابق الخارجية الهوجاء والعدوانية بشنه الحرب على جيرانه وممارساته الداخلية باضطهاده لشعبه وحروبه الداخلية ضد مكوناته. لقد شكلت تلك القرارات عائقاً أمام تقدم العراق ورفاهيته واندماجه في محيطه الإقليمي والدولي.

وإذ نسترجع سوياً ما أنجزناه خلال السنوات الماضية على طريق العودة بالعراق إلى الحال الذي كان عليه قبل قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠)، سنتوقف عند قرار حاسم عزز سيادة العراق ورفع عن كاهله قيوداً سياسية كبيرة ومهد السبيل لعودته إلى محيطه الإقليمي والدولي وساهم في دعم وسائل الاستقرار في المنطقة، وهو القرار ١٧٦٢ (٢٠٠٧) الذي أنهى ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

لقد شكل هذا القرار اعترافاً من المجتمع الدولي بصحة المنهج الذي اتخذته العراق للوفاء بالتزاماته في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وإنه لمن دواعي فخرنا أن يتأسس بلدنا، العراق، حالياً مؤتمراً نزع السلاح في جنيف، الأمر الذي يؤكد صحة المنهج الذي يسير به، وبشكل خاص بعد التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، قرر مجلسكم الموقر مراجعة جميع القرارات المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت وبالحالة في العراق، لكي نتعرف سوياً على الالتزامات المتبادلة للمجتمع

التشريعية التي سنحوضها بذات التصميم الذي خضنا به الانتخابات السابقة بشفافية ونزاهة ومراقبة المجتمع الدولي. وستأتي حكومة منتخبة من قبل الشعب وتمضي بالعراق الديمقراطي الاتحادي الموحد إلى التقدم والأمان والاستقرار، وتسهم في استقرار المنطقة وأمنها وتعزيز تنميتها ورخائها.

وبعد أن أنجزنا كل متطلبات المجتمع الدولي، بقي أمامنا تحديان رئيسيان، في مقدمتهما الحرب على الإرهاب والتطرف الديني والانتصار عليهما. وهذا لا يمكن تحقيقه دون جهود ذاتية وتعاون دولي، لأن الإرهاب أخذ بعدا عالميا عابرا للأوطان ولا يمكن الانتصار عليه إلا بالتعاون الدولي. وأمامنا في الوقت نفسه تحديات إعادة الإعمار بالشكل الذي يؤمن تنمية مستدامة للأجيال القادمة. وهذا ما يصعب تحقيقه دون توفر بيئة آمنة وسليمة، ودون المساعدة الدولية. وعليه، فإننا نتطلع إلى مساعدة المجتمع الدولي من أجل تحقيق تلك الأهداف.

وفي الختام، نكرر شكرنا وتقديرنا لمجلسكم الموقر، وسيظل تعاون العراق مع المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة أساسا في سياسة العراق الخارجية وعلاقاته الدولية. وقد عاد العراق اليوم بلدا مسؤولا وكامل السيادة إلى مكانته الطبيعية في الأسرة الدولية ليمارس دوره البناء والإيجابي في إشاعة السلم والاستقرار وتحقيق التنمية لشعبه وللمنطقة. وكما كان العراق مهذا للحضارة والإشعاع، فسيكون مهذا للتعاون والسلام والإخاء لشعبه ولجيرانه وللعالم.

ومن هذا المنبر العالمي، أهنيئ الشعب العراقي بهذا الإنجاز الكبير الذي حققتة الحكومة والحكومات السابقة في سبيل تخليص العراق من جزاءات وحصار وقيود على نموه وازدهاره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

اختتمت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

بموجب قرارات مجلس الأمن الصادرة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وإن هذا التاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ سيشكل تاريخا مفصليا في العلاقة بين العراق والمجتمع الدولي، ويشير إلى أن قرارات الفصل السابع من الميثاق المفروضة على العراق قد أصبحت جزءا من الماضي. كما أن هذا التاريخ من ناحية أخرى، سيشكل تطورا نوعيا في العلاقة بين العراق والكويت. إن كل سلبات العلاقة بين البلدين الشقيقين أصبحت جزءا من الماضي، وإننا سنركز على الحاضر والمستقبل وما يمكن أن تحققه العلاقات الأخوية بين البلدين من توطيد دعائم السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وأن توجه جهود هذين البلدين الغنيين لتطوير وتعزيز تنمية مستدامة تنعكس نتائجها الإيجابية على كلا الشعبين الشقيقين وعلى عموم المنطقة العربية. إن ما أنجزه العراق والكويت من تعاون سيكون مثالا يحتذى به في حل النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية.

إن العراق بلد غني بما يملك من ثروات وقدرات مادية وبشرية تؤهله للاضطلاع بدور مهم وحاسم في استقرار الشرق الأوسط. وإذا كانت هذه القدرات تتأثر بالتحديات التي تواجهها العملية السياسية داخليا من جهة، والحرب على الإرهاب من جهة ثانية، وبما يجري في المنطقة من تطورات وتغييرات سياسية من جهة ثالثة، فإن جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية في بلادي، متفقة وعازمة على مجابهة تلك التحديات من خلال شراكة وطنية تضع مصلحة العراق العليا في المقام الأول وبالشكل الذي يعود بالفائدة على استقرار المنطقة، وتعمل جميعها على تأمين السلم الاجتماعي وعدم العودة بالعراق إلى شفير الاقتتال الطائفي. وسنلجأ إلى الدستور لحل قضايانا وإلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثلينا في مجالس المحافظات وفي الحكومة.

فلقد أنجزنا خلال الفترة القريبة الماضية انتخابات مجالس المحافظات بنجاح. وأمامنا خلال الشهور القادمة الانتخابات